العولمة وتجار المخدرات

فقدان الوظائف في مجال الصناعات التحويلية نتيجة المنافسة الدولية يمكن أن يترتب عليه تكاليف اجتماعية كبيرة

ميليسا ديل

في مقابلة **مثيرة** نشرتها مجلة رولينغ ستون، وجه الممثل والمخرج السينمائي شون بن سؤالا إلى خواكين غوزمان، المعروف باسم «إل تشابو» — الذي أطلقت عليه حكومة الولايات المتحدة لقب أقوى تاجر مخدرات في العالم – عن كيفية تورطه في تجارة المخدرات. وأجاب إل تشابو: «في منطقتي (الجغرافية) ... لا توجد فرص عمل». وفي هذا الصدد، يمكن أن يتفق الراحل غاري بيكر، الحائز على جائزة نوبل — الذي كان رائدا في الدراسة الاقتصادية للسلوك الإجرامي — وإل تشابو: فالفرص الاقتصادية مهمة للسلوك الإجرامي.

وهذه النقطة تؤكدها أيضا البحوث الحديثة. وتثبت دراستي مع بنجامين فينبرغ (جامعة إلينوي، شيكاغو) وكينسوكي تيشيما (جامعة هيتوتسوباشي) أن فقدان الوظائف في مجال الصناعات التحويلية في المكسيك — نتيجة تزايد المنافسة التجارية مع الصين في السوق الأمريكية — ساهمت بدور مهم في اندلاع العنف المرتبط بالمخدرات في المكسيك في السنوات الأخيرة.

وقد أدت الصراعات المتعلقة بالاتجار في المخدرات خلال العقد الماضي إلى تحول المكسيك إلى مركز للعنف العالمي، مما أودى بحياة أكثر من ١٠٠ ألف شخص (راجع Beittel 2017). وهناك قضية رئيسية من قضايا السياسات وهي ما إذا كان ضعف الأداء الاقتصادي يشجع على العنف في المناطق الحضرية أم لا، حيث يشجع الرئيس المنتخب مؤخرا أندريس مانويل لوبيز أوبرادور على توفير فرص العمل باعتباره إحدى ركائز برنامجه للحد من العنف المرتبط بالمخدرات. وبشكل أعم، يتركز الكثير من العنف في العالم اليوم في المناطق الحضرية في الاقتصادات النامية المتورطة في تجارة الكوكايين (راجع Igarapé Institute 2017).

ورغم أن التجارة الدولية قد جلبت منافع كبيرة للاقتصادات النامية، فإن بحثنا حول المكسيك يشير إلى أن فقدان الوظائف في مجال الصناعات التحويلية نتيجة المنافسة الدولية يمكن أيضا أن يترتب عليه تكاليف اجتماعية كبيرة. فالتكامل الاقتصادي القابل للاستمرار على مستوى دولي يتطلب التعاون على تطوير وتنفيذ نُهج مبتكرة لاجتياز التحديات الاجتماعية والتوزيعية التي تصاحب مثل هذا التكامل.

فقدان الوظائف والجريمة

لقد أُجريت بحوث قليلة للغاية حول العلاقة بين فرص العمل وجرائم العنف في المناطق الحضرية في الاقتصادات النامية. والكثير من الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة بين فرص العمل والجرائم يركز إما على البلدان الصناعية ذات المؤسسات القوية أو على الصراعات في المناطق الريفية في الاقتصادات النامية. وغالبا ماتسفر الدراسات المعنية بهاتين المجموعتين عن نتائج متباينة: فالدراسات التي أُجريت في البلدان الغنية عادة ما تخلص إلى عدم وجود تلك العلاقة (راجع Draca and Machin 2015)، بينما تكشف الدراسات المعنية بالتمرد في المناطق الريفية عن وجود علاقة سببية قوية بين الفرص الاقتصادية والصراعات والجرائم (راجع Dube, García-Ponce, and Thom 2016).

وهناك سبب وجيه لتوقع أن تكون العلاقة بين فقدان الوظائف وجرائم العنف أقوى في الاقتصادات الأكثر فقرا ذات المؤسسات الأضعف، حتى في أماكن مثل المكسيك ذات أسواق العمل الحضرية مكتملة النمو، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وغالبا ما تكون شبكة الأمان الاجتماعي ضعيفة في المناطق الأقل دخلا. وعادة ما تفتقر مؤسسات

العدالة الجنائية إلى الموارد وتكافح لمنع الفساد. والأهم أن التنظيمات الإجرامية قد توفر الكثير من فرص عمل، مما يزيد من جاذبيتها ويخفض تكاليف البحث عن عمل بالنسبة للعاطلين. وفي الوقت نفسه، ليس من الواضح أنه يمكن استخدام النتائج المتعلقة بالصراعات في المناطق الريفية — التي تختلف اختلافا جوهريا عن الجرائم في المناطق الحضرية – في استقراء النتائج المتعلقة بهذه المناطق.

وفي دراسة جديدة (Dell, Feigenberg, and Teshima، قيد الإصدار) أقوم مع المؤلفَين المشاركَين بسد هذه الفجوة من خلال بحث مدى تأثير التغيرات في فرص العمل في مجال الصناعات التحويلية في المناطق الحضرية نتيجة المنافسة في التجارة الدولية على العنف المرتبط بتجارة المخدرات في المكسيك. وكانت المنافسة التجارية في السوق الأمريكية بين المكسيك والصين محركا مهما لأوضاع سوق العمل المحلية في المكسيك، مما نشأ عنه اهتمام كبير سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى السياسات. ويبدو أن لهذه المنافسة تأثيرا هزيلا على فرص العمل المحلية التي نثبت عدم ارتباطها بالاتجاهات السابقة في مجال الاتجار في المخدرات والعنف.

وتخلص دراستنا إلى أنه إذا لم ترتفع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٠، فإن الزيادة في جرائم القتل المرتبطة بالمخدرات في المكسيك في عينتنا— التي بلغ مجموعها حوالي ٦٠٠٠ في عام ٢٠٠٧ وأكثر من ٢٠ ألفا في عام ٢٠١٠ – كانت ستقل بنحو ٢٧٪. والآثار أكبر حيث يرجح أن تؤثر المنافسة الدولية بشكل غير متناسب على الشباب، والرجال الأقل تعليما، وهو ما يتسق مع الميل الكبير لدى هذه المجموعة الفرعية للمشاركة في القطاع غير المشروع.

والأهم من ذلك أن التأثير يتركز في البلديات التي توجد فيها عصابات المخدرات عبر الوطنية. وفي المقابل، لا يوجد أي تأثير على جرائم القتل بشكل عام والمرتبطة بالمخدرات في البلديات التي لم توجد فيها عمليات تجارة مخدرات معروفة في البداية. وهذا يؤكد دور المنظمات الإجرامية في ربط ظروف سوق العمل بجرائم العنف.

أهمية الحوافز

نقدم أدلة على أن الشباب في بعض أجزاء المكسيك يتجنبون العمل المشروع ويتجهون إلى النشاط الإجرامي لأن التغيرات في سوق العمل المحلية جعلت تجارة المخدرات أكثر ربحا. إن انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لممارسة العمل الإجرامي يجعل تجارة المخدرات أكثر ربحا بالنسبة للعصابات، وهو ما ينطوي على حشد مكثف للعمالة المحلية. وهذا بدوره يدفع التنظيمات الإجرامية – أو الفصائل التي بداخلها – إلى القتال من أجل السيطرة على هذه المناطق. وفي واقع الأمر، فإن البلديات التي تنخفض فيها فرص العمل تشهد أيضا زيادة كبيرة في مضبوطات الكوكايين، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة مؤشر بديل معقول للاتجار في الكوكايين في حالة عدم وجود تغيرات كبيرة في الإنفاذ. إن الاتجار في الكوكايين، المربح للغاية — والذي تعد الولايات المتحدة المقصد الأساسي له– ينطوي على حشد مكثف للكشافين، وهم أكبر مجموعة من العاملين في منظمات الاتجار في المخدرات.

وتؤكد هذه النتائج على قيمة اتباع نهج مُصمَّم بأسلوب غاري بيكر — الذي ينظر إلى جرائم العنف من خلال عدسة تتضمن حوافز اقتصادية. وتشير نتائجنا إلى أن تقوية شبكة الأمان الاجتماعي للعمال الذين شردتهم المنافسة التجارية أو التغير التكنولوجي يمكن أن يحد من الجريمة عن طريق تحسين الخيارات الخارجية للعمال.

وفي السنوات القادمة، قد تكون البلدان ذات المؤسسات الضعيفة هي الأكثر تضررا من العمال المشردين نتيجة للتكامل الاقتصادي والتغير التكنولوجي؛ نظرا لأن العناصر الإجرامية وغيرها من الجهات الفاعلة خارج الهياكل المؤسسية التقليدية تكون مستعدة لاستغلال هذه الصدمات لصالحها. وستحتاج هذه البلدان إلى مجموعة من الإجراءات الوطنية والدولية لمواجهة هذه التحديات بنجاح. وينبغي أن تضمن الجهود الوطنية تقاسم مكاسب الإنتاجية والدخل الناتجة عن العولمة، بما في ذلك من خلال التعليم والتدريب للشباب ذوي المهارات المنخفضة العاملين في القطاعات الأكثر تعرضا للخطر.

غير أنه في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، من المرجح أن تفتقر الحكومات الوطنية والمحلية إلى الموارد اللازمة للتخفيف من حدة هذه التحديات بمفردها، مما يجعل المجتمع الدولي مسؤولا عن القيام بدور مهم. وكما هو الحال مع التجارة الدولية للمخدرات، فإن الآثار ستتجاوز الحدود الدولية. ويجب على الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي العمل معا للحد من التأثير الاجتماعي للتكامل الاقتصادي ووضع نُهج عملية لخفض التكاليف. FD

ميليسا ديل هي أستاذ علم الاقتصاد بجامعة هارفارد.

المراجع:

Beittel, June. 2017. "Mexico: Organized Crime and Drug Trafficking Organizations." CRS Report 7-5700, Congressional Research Service, Washington, DC.

Dell, Melissa, Benjamin Feigenberg, and Kensuke Teshima. Forthcoming. "The Violent Consequences of Trade-Induced Worker Displacement in Mexico." *American Economic Review: Insights.*

Draca, Mirko, and Stephen Machin. 2015. "Crime and Economic Incentives." *Annual Review of Economics* 7:389–408.

Dube, Oeindrila, Omar García-Ponce, and Kevin Thom. 2016. "From Maize to Haze: Agricultural Shocks and the Growth of the Mexican Drug Sector." *Journal of the European Economic Association* 14 (5): 1181–224.

Igarapé Institute. 2017. The World's Most Dangerous Cities, Daily Chart. Rio de Janeiro.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/PRESSUREUA; ICON: THE NOUN PROJECT/FARREL PUTRA
الصورة مهداة من MELISSA DELL